عليه الصلاة والسلام لاحصن في الاسلام ولا كنيسة والمراد احداثها يقال لكنيسة اليهود
والنصارى لمتعبدهم وكذلك البيعة كان مطلقا في الاصل ثم غلب استعمال الكنيسة لمتعبد
اليهود والبيعة لمتعبد النصارى ولفظ الدير للنصارى خاصة اطلق عليهم دار الاسلام فتشمل
الاصطبل والمزبلة وهو المختار كما في فتح القدير وهو الصحيح كما في شرح الوهبانية والصومعة
لا الكنيسة لانها تبنى للتخلي للعبادة بخلاف موضع الصلاة في البيت لانه تبع للمسكن والصومعة
بيت يبنى براس طويل للتعبد فيها بالانقطاع عن الناس وقد صرح في الخلاصة بعدم جواز
احداث المقبرة حيث قال اليهود والنصارى يمنعون من احداث المقبرة والبيع والكنائس في
لكن يخالفه ما في جواهر الفتاوى من قوله فوق من اهل الذمة اشتروا من المسلمين دارا ليتخذوها
مقابر قال لما ملكوها يفعلون بها ما شاءوا وان اضر بيوت الجيران لانهم يتصرفون في ملكهم
والضرر ليس من جهتهم والانسان لا يجبر على البناء خلاف ما لو اتخذ دار بيعة او كنيسة او
بيت نار في المصر لم يملكوا ذلك لما فيه اظهار باطلهم وتشهير ضلالتهم بخلاف المقبرة انتهى
والظاهر الاول ومن ثم عولنا عليه في المختصر والله اعلم وبقي ما لو هدم من غير زيادة على البناء
الاول مفيد لشيئين الاول عدم التعرض للقديم لانه فرع جري التوارث من لدن رسول الله صلى الله
عليه وسلم الى يومنا هذا بترك البيع والكنائس في دارنا والمراد بالقديم ما كانت في زمن
الصحابة والتابعين رضي الله عنهم قبل فتح الامام بلدهم ومصالحتهم على اقرارهم على بلدانهم وارضهم
ولا يشترط ان يكون في زمن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم لا محصلة لذا في البحر بعزيا الى البناية
الثاني في جواز بنائها اذا هدم من القديم لان الابنية لا تبقى دائما فلو الزمهم الامام فقد يعدم الباعث
وقيد بعدم الزيادة على البناء الاول كما في الخانية وفيه اشارة الى انهم لا يمكنون نقلها الى انها احدثت
في الجملة كما سيأتي نقله عن الخانية وفي فتح القدير واعلم ان البيع والكنائس القديمة في السواد
لا تهدم على الروايات كلها واما في الامصار فاختلف كلام محمد فذكر في العشر والخراج تهدم
القديمة وذكر في الاجارة انها لا تهدم وعمل الناس على هذا واطال الكلام في ذلك فقد نقله شيخنا
في بحره بتمامه ثم قال وصحح في التارخانية رواية كتاب الاجارة من عدم هدم القديمة انتهى وفي
الحاوي القدسي ولا يجوز احداث بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار ولا صنم في دار الاسلام في المدن والقرى
القرى وكل بلد فتحت بالصلح على ان نحملهم ذمتنا لا نتعرض لكنائسهم القديمة ويمنعون من
احداثها وما فتحت قهرا وخرب كنائسهم واذا انهدمت البيع والكنائس القديمة لذا الصلح
اعادوها بالبن والطين الى مقدارها كان قبل ذلك ولا يزيدون عليه ولا يشيدونها بالجص
والتشييد بالاجر واذا وقف الامام على بيعة جديدة او بيت نار فوق ما كان في القديمة حزبها
وكذا ما زاد في عمارة العتيق وينبغي ان لا يضربوا الناقوس الا في كنائسهم وبيوتهم خفية
بحيث لا يسمع صوته خارجها انتهى وفي الخانية من كتاب السير وان انهدمت بيعتهم او
كنيسة

كنيسة من القديم فلهم ان يبنوها في موضعها كما كانت وان قالوا نحولها من موضعها الى آخر في موضع
لم يكن لهم ذلك بل يبنوها في ذلك الموضع على قدر الاول ويمنعون من الزيادة على البناء الاول
انتهى ومثله في كثير من الكتب المعتمدة وبه يعلم الذي عنا في زيد ومر كبه وسرجه وما يركب جيلا
قيد به لان لهم ان يركبوا الحمر عند المتقدمين على سرج كهيئة الاكف جمع اكاف والاكاف البردعة
ذكره العيني واختاره المتاخرون ان لا يركبوا اصلا الا اذا خرجوا الى قرية ونحوها او كان مريضا
وحاصله انه لا يركب الا لضرورة فيركب ثم ينزل في مجامع المسلمين اذا مر بهم كذا في فتح القدير
وفي احكام الذمي من الغوايات الزينبه ويوخذ الذي بالتمييز عنا في المركب والملبس فيركبون
علانيه ولا يحدثون بيعة ولا كنيسة في المصر واختلف الروايات في سكناهم بين المسلمين في
المصر والمعتمد الجواز في محلة خاصة واختلف المشايخ هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات او
يكتفى بواحدة والمعتمد انهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمايم وان ركب لحمار لضرورة نزل
في الجامع انتهى ولا يعمل سلاح ويظهر المكيح عن ابي يوسف حيط غليظ بقدر الاصبع يمشي
الذمي فوق ثيابه دون ما يمشي بدون الزنانير المتخذة من الابريسم كذا عن المغرب وتتقيد
في المجمع بالصوف ويركب سرجا كالاكاف يعني اذا احتاج الى ركوب حمار ويمنع من لبس العمايم
كما نقلناه عن الفوايد وفي البحر يعزى عن نقل عن صاحب فتح القدير انه قال وفي بلادنا جعل النصارى
العمامة الزرقا واليهود العمامة الصفراء واختص المسلمون بالبيضا قال ولكن في الظهيرية ما يفيد
منع العمامة وزنار الابريسم فيفعل حق الاسلام ولمسرة لغلوهم انتهى وزنار الابريسم والشاشية
الفاخرة المختصة باهل العلم والشرف كما زنار الابريسم فتقدم نقله عن الظهيرية واما منعهم
مما يختص باهل العلم والشرف فلما قال في الهداية ويجب ان يميزوا نساءهم عن نسائنا في الطرقات
والحمامات ويجعل على دورهم علامات كيلا يقف عليها سايل يدعو لهم بالمغفرة ويمنعون
عن لباس يختص به اهل العلم والزهد والشرف انتهى وفي فتح القدير يمنعهم من الثياب الفاخرة
حرير او غيره كالصوف المربع والطوح الرفيع والابراد الرفيعة قال والاشك في وقوع خلاف
هذا في هذه الديار والاشك في منع استكنانهم وادخالهم في المباشرة التي يكون بها معظم
بين المسلمين بل ربما يفيد بعض المسلمين خدمتهم لهم خوفا ان يتغير خاطره منه فيسعى به عند
سلطانه بسعاية توجب له منه الضرر انتهى وفي الحاوي القدسي وينبغي ان يلازم الصغار
فيما يكون بينه وبين المسلم في كل شيء انتهى فعلى هذا يمنع من القعود حال قيام المسلم عنده
ذكره شيخنا في بحره واستثنى في الذخيرة من منع الخيل ما اذا وقت الحاجة الى ذلك بان
استعان بهم الامام في المحاربة والذب عن المسلمين والحق في التارخانية البغال والحمار في
جواز ركوبه لهم وصرح بمنعهم من الفلانس الصغار وانما تكون طويلة من كرباس مصبوغة

Copyright © University